الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٢٥ ليرة سورية

الخميس ٨ حزيران ٢٠١٧ | الموافق ١٣ رمضان ١٤٣٨ هـ | العدد ٢٦٦٦ السنة الحادية عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع | www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | June 8, 2017 | No. 2666 | 11th year

عبد الهادي دعا إلى المحافظة على المخيم كرمزية سياسية لحق العودة

حيدر: إنهاء التواجد المسلح في اليرموك قطع شوطاً مهماً

| وكالات

طمأن وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر الأهالي المهجرين من مخيم اليرموك بأن العمل على إنهاء التواجد المسلح في المخيم قطع شوطاً مهماً في إحياء اتفاق تم التوصل إليه سابقا لإخراج المسلحين من المخيم حيث تعمل الدولة لتسهيل خروجهم بكل الوسائل الممكنة وإعادة أهالي المخيم مجدداً إلى منازلهم، وقال: لدينا إشارات لإطلاق مراحل تالية لإنجاز الاتفاق لإخراج المسلحين وإنهاء أزمة المخيم والمناطق المحيطة به كالحجر الأسود وبلدات ببيلا ويلدا وبيت سحم.

ووفقاً لـ«سانا» كشف حيدر في تصريح تلا لقاءه وفداً شعبياً أهلياً فلسطينياً برئاسة مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنور عبد الهادي بدمشق أن الوفد قدم خطة ومبادرة للعمل التطوعي على مستوى مخيم اليرموك يمكن الاستفادة منها حالياً ولاحقاً في معالجة واقع مخيم اليرموك المتمثل بوجود تنظيمات إرهابية.

وفي تصريح مماثل أكد عبد الهادي استعداد الوفد الشعبي الفلسطيني لتقديم ما يلزم من خدمات لأهالي اليرموك وغيره من المناطق التي يستعيدها الجيش السوري وقال: «إنما نحاول المحافظة على مخيم اليرموك كرمزية سياسية لحق العودة»، وتابع: «نشعر في هذه الفترة بارتياح كبير للأوضاع داخل المخيمات الفلسطينية في سورية التي بات معظمها ينعم بالاستقرار والأمان».

إيران ضحية الإرهاب.. دمشق تدين.. و«الحرس الثوري» يتهم السعودية والولايات المتحدة ويتوعد

بن سلمان ينفذ تهديداته.. والتبني لداعش

شروط مذلة من بني سعود لمصالحة قطر.. وترامب يهاتف تميم للتوسط.. وأمير الكويت في الدوحة قادماً من دبي

| الوطن - وكالات

اتهم الحرس الثوري الإيراني السعودية بالوقوف خلف الاعتداءين الإرهابيين اللذين تعرضت لهما طهران أمس، على حين حاولت الرياض دفع التهمة عنها، في وقت واصلت وحلفاؤها هجومهم الشرس على قطر بعدما حاولت الأخيرة التقرب من إيران، وسط مؤشرات على انخراط تركي متزايد في الصراع القطري الخليجي إلى جانب الدوحة.

وأصدرت وزارة الداخلية الإيرانية أمس بياناً أكدت فيه أن «خليتين إرهابيتين» نفذتا الهجومين اللذين أسفرا بحسب مسؤول منظمة الطوارئ في إيران بير حسين كوليوند عن مقتل ١٢ مواطناً وجرح ٣٩ آخرين، قبل أن تعلن وكالة «أنباء» فارس الإيرانية أن تنظيم داعش أعلن مسؤوليته عن الهجومين.

من جهته وفي بيان له قال الحرس الثوري الإيراني: «إن وقوع هذا الاعتداء الإرهابي بعد أسبوع من اجتماع عقده الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) مع قادة دول رجعية في المنطقة ما زالت مستمرة في دعمها للإرهاب التكفيري، له معان كبيرة، كما أن تبني داعش مسؤولية هذا الاعتداء يوضح دور هؤلاء (القادة) في هذا العمل الشنيع»، وذلك في إشارة إلى تورط سعودي أميركي في الهجومين.

عناصر من الشرطة خلال هجوم إرهابي مسلح على البرلمان الإيراني (رويترز)

وكان ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان هدد في الثالث من أيار الماضي وخلال مقابلة مع قناة «الإخبارية» السعودية إيران بقوله: «لن ننتظر حتى تصبح المعركة في السعودية، بل سنعمل لكي تكون المعركة عندهم في إيران»، كما أن وزير خارجيته عادل الجبير غرد صباح أمس على تويتر «بمعاقبة إيران»، قبل أن يزعم في كلمة له من العاصمة الألمانية برلين أنه «لا يوجد دليل على أن سعوديين مسؤولون عن الهجومين» وأنه لا يعلم من المسؤول.

وأدان مجلس الشعب في سورية ووزارة الخارجية والمغتربين الهجومين، وكذلك كل من قطر والأردن ودول أخرى، على حين أبدى المراقبون استغرابهم من توقيت الاعتداءين اللذين تزامنا مع اليوم الثالث من الحملة المسعورة التي تشنها الرياض وحلفاؤها على الدوحة.

وفي محاولة للتضييق أكثر على قطر أعلن النائب العام في الإمارات حمد سيف الشامسي، أن «إبداء التعاطف مع قطر أو الاعتراض على موقف الإمارات في هذا الموضوع يعد جريمة يعاقب عليها بالسجن المؤقت من ٣ إلى ١٥ سنة وبغرامة لا تقلّ عن ٥٠٠ ألف درهم».

وواصل أمير الكويت صباح الأحمد الصباح جهوده للوساطة ووصل مساء أمس إلى الدوحة، بعد زيارة مشابهة كان قد قام بها إلى الرياض أول من أمس، على حين أعلن البيت الأبيض مساء أمس أن الرئيس ترامب تحدث مع أمير قطر وعرض المساعدة في حل الأزمة من خلال عقد اجتماع في البيت الأبيض.

ورغم تلك الجهود قال الجبير في مؤتمر صحفي مع نظيره الألماني زيغمار غابرييل في برلين: إن دول الخليج لم تطلب وساطة من أي طرف وتؤمن بإمكانية التعامل مع المسألة في إطار مجلس التعاون الخليجي.

واستقبل الصباح أمس وزير خارجية سلطنة عمان يوسف بن علوي في إطار تنسيق جهودهما للوساطة، قبل أن يزور الصباح دبي، على حين كشفت قناة «سكاي نيوز عربية» عن جملة من الشروط التي يتعين على قطر تنفيذها لإنهاء الأزمة، حصل عليها الصباح خلال زيارته لجدة أول أمس وأهمها: «تخلي قطر عن سياستها الداعمة لجماعة «الإخوان» والجماعات المتطرفة في المنطقة، والتراجع عن علاقتها المتنامية مع إيران و«حزب الله»، وضرورة طرد جميع أعضاء حركة «حماس» من أراضيها، وتجميد حساباتهم البنكية وحظر التعامل معهم، كما قالت القناة إن دولاً خليجية اشترطت على قطر أن تعتذر رسمياً لجميع الحكومات الخليجية، ودول عربية، عما بدر من إساءات من قناة الجزيرة، وتعهد الدوحة بعدم ممارسة حكومتها لأي دور سياسي يتعارض مع سياسات دول الخليج المتحدة.

في الأثناء، بدأت الدوحة محادثات مع طهران وأنقرة بحثاً عن الغذاء والماء، لاسيما وأن إمدادات الحبوب لديها لا تكفيها سوى لأربعة أسابيع على حين أبدت موسكو، استعدادها للبدء بتصدير منتجات غذائية إلى قطر.

وزيرا الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، والإيراني، محمد جواد ظريف أكدا في اتصال هاتفي، ضرورة تسوية الأزمة الخليجية عبر الحوار، من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

وفي مؤشر إلى اندفاع تركي خلف الموقف القطري أقر البرلمان التركي، أمس مشروع قانون يسمح لنظام الرئيس رجب طيب أردوغان نشر وحدات من القوات المسلحة التركية في أراضي قطر، رغم تواجد قاعدة عسكرية تركية فيها يتواجد فيها حالياً ٣ آلاف جندي تركي.

واشنطن مراقب في «أستانا ٥».. ودي ميستورا في موسكو

لافرنتييف: الالتزام بـ«تخفيف التصعيد» يحل الأزمة

| وكالات

يواصل حلفاء دمشق جهودهم لإنجاح الجولة القادمة من محادثات أستانا، المرجح أن تنطلق في ١٢ الجاري، ومساعيهم لإلزام الدول الموقعة على مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» بتنفيذ «تعهداتهم» في المذكرة، مشددين على أن «أي عمليات تجري في سورية يجب أن تتم في إطار الحفاظ على السيادة الوطنية السورية».

واستقبل أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني أمس في طهران، مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية الكسندر لافرنتييف، ووفقاً لوكالة «سانا»، قال شمخاني: إن «أي عمليات تجري في سورية يجب أن تتم في إطار الحفاظ على السيادة الوطنية السورية وبالتعاون والتنسيق مع الحكومة السورية»، موضحاً أن المشاورات المستمرة بين الدول الضامنة روسيا وإيران وتركيا لاتفاق وقف الأعمال القتالية في سورية ومناطق تخفيف التصعيد، تعتبر عملاً ضرورياً.

من جانبه، أكد لافرنتييف أن «التزام الأطراف المعنية بتنفيذ التعهدات في مناطق تخفيف التصعيد يفسح المجال للتوصل إلى حل نهائي للأزمة في سورية».

وكان نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، أكد في وقت سابق من أول أمس الثلاثاء أن موعد اجتماع أستانا المقبل لم يتغير لحد الآن، وتوقع مشاركة جميع الوفود التي حضرت الجولات السابقة، قبل أن يؤكد مصدر في الخارجية الأميركية، وفق ما نقل موقع «روسيا اليوم»، تلقي واشنطن لدعوة من حكومة كازاخستان للمشاركة في المحادثات «المزمع عقدها يومي ١٢-١٣ حزيران الجاري، بصفة مراقب»، بعد أن تسربت أنباء أن الموعد النهائي للاجتماع لم يحدد بعد بسبب عراقيل تركية.

في الأثناء كشف نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف أن المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا سيصل اليوم إلى موسكو «وستركز محادثاته مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على بحث تحريك المفاوضات السورية»، معتبراً أن من أهداف الزيارة «بحث خطوات محددة بغية تنشيط عملية المفاوضات»، على حين أكد دي ميستورا لوكالة «ريا نوفوستي» الروسية أنه سيلتقي أيضاً وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو.

ومن أستانا أكد شويغو أن إنشاء «مناطق تخفيف التصعيد» في سورية سوف يسمح بوقف القتال، وتنشيط قصف التنظيمات الإرهابية، وذلك خلال اجتماع وزراء دفاع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، وقال أيضا: «خبراؤنا أعدوا خريطة طريق لتطوير التعاون في القطاع العسكري بين روسيا والصين للأعوام من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠ ونقترح توقيعها».

وفي الرياض ذكر، مستشار «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن منصة الرياض للمعارضة، والمستشار أيضاً لوفد المليشيات المسلحة إلى اجتماعات «أستانا»، يحيى العريضي، أن «الهيئة لم تستلم بعد الدعوة إلى أستانا المقبلة».

دور الإنفاق الاستثماري الحكومي في استعادة النمو

بقلم د. محمد سامر الخليل

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

غالباً ما تقع السياسات الاقتصادية الكلية في فخ «مسايرة الدورة الاقتصادية» (procyclical policy)، ففي أوقات الرخاء تقوم الحكومات بزيادة إنفاقها بشقيه الجاري والاستثماري، على حين تضطر في حالات الركود والحروب إلى تقليص إنفاقها ولاسيما الاستثماري، باعتبار أن الإنفاق الجاري خاصة نفقات الرواتب والأجور ونفقات الدعم الاجتماعي غير مرنة ولا يمكن المساس بها بسهولة، ونظراً لكون الإنفاق الاستثمار الحكومي هو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فإن تقليص هذا النوع من الإنفاق يعني حكماً تراجعاً في النمو الاقتصادي، وإذا ما أسقطنا هذا التوصيف على واقع الاقتصاد السوري، فسنجد أننا نواجه هذه المعضلة، حيث لم تعد الحكومة قادرة على تأمين كل الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق الاستثماري نتيجة تراجع إيراداتها الناجم عن تراجع النشاط الاقتصادي في أبعاده المختلفة، وهذا يعني بالمحصلة تراجع الاستثمار الحكومي وبالتالي عدم الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ومن هذا المنطلق، فإن على الحكومة أن تنفذ سياسة مالية «معاكسة للدورة الاقتصادية» (countercyclical policy)، وهذا يعني زيادة النفقات الاستثمارية التي تدعم استعادة مسارات النمو الاقتصادي باعتبارها اللاعب الفاعل في الاقتصاد في ظل تراجع الاستثمار الخاص بسبب ظروف الحرب، مع تأكيد أن هذا الإنفاق يجب أن يتم وفق معايير اقتصادية سليمة وكفؤة، كما أنه يحتاج إلى البحث عن مصادر تمويل حقيقية تضمن أن هذا الإنفاق لن يتحول إلى تضخم غير مرغوب فيه خاصة على المدى القصير، يؤذي النمو ويخرب أي جهد اقتصادي، مع تأكيدنا أنه لا سبيل للحديث عن تعديل دور الدولة الاستثماري من دون معالجة (المالية العامة للدولة التي تعاني إشكاليات عديدة على مدى سنوات طويلة) ولاسيما ما يتعلق بعجز الموازنة المتفاقم وهيكل الإنفاق العام بحد ذاته.

إن التفكير بهذا المنطق ينطلق من فكرة ضرورة استعادة الدولة لدورها التنموي وتحسين إدارة الموارد بهدف تعزيز النمو المستدام والمتوازن، وخلق فرص للتشغيل قادرة على استيعاب موجة البطالة الحادة التي يواجهها الاقتصاد السوري نتيجة الحرب، من خلال استهداف قطاعات تنموية محددة (مكامن النمو) تستطيع أن تشكل قواطر للنمو في المستقبل، علماً أن خلق فرص العمل بهذه الطريقة يتمتع بالاستدامة إذا ما تمت مقارنته بأساليب التوظيف الحكومية التقليدية التي تتبعها الحكومات والتي تؤدي إلى تحميلها نفقات إضافية من دون أي زيادة مقابلة في الإنتاجية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن انطلاق الدولة في مشروع التشاركية، يعتبر خطوة مهمة في مجال إعادة هيكلة الإنفاق العام، حيث ستفسح التشاركية المجال للحكومة لتوفير موارد إضافية لإنفاقها على مشاريع أخرى من جهة، كما أنها ستؤدي إلى تحويل الإنفاق الذي كان مخصصاً للمشاريع التي ستتحول إلى صيغة التشاركية إلى مجالات أخرى تحتاج إلى هذه الموارد من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أهمية التشاركية في تأمين الموارد المالية اللازمة للانطلاق في مرحلة التعافي بدلاً من اللجوء إلى الاقتراض من الخارج وما يلازمه من تبعات سلبية.

على المقلب الآخر، فإن توجه الدولة إلى الإنفاق الاستثماري الكفؤ الذي ينجم عنه تحريك عجلة الإنتاج، وتحسين في مستوى المعيشة، وعدالة أكبر في توزيع الدخل، سيؤدي إلى تعزيز مسار النمو الشامل، وتمكين الأفراد من الاستفادة من ثمار هذا النمو، الأمر الذي سيشكل حافزاً لتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل وهو ما تسعى إليه الحكومة في نهجها الاقتصادي.

وللحديث بقية...

الجيش يواصل التقدم في بادية الشام.. و«قسد» تتمدد داخل الرقة

دبابة للجيش العربي السوري في جبهات البادية السورية (عن الانترنت)

| الوطن- وكالات

واصل الجيش العربي السوري وحلفاؤه التقدم في بادية الشام الشرقية لطرد تنظيم داعش الإرهابي منها، بموازاة التقدم الذي تحققه «قوات سورية الديمقراطية -قسد» داخل مدينة الرقة التي يتخذها داعش «عاصمة» له.

وذكر مصدر ميداني في ريف مدينة حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن وحدات مشتركة من الجيش والقوات الصديقة والرديفة، تمكنت من فرض سيطرتها الكاملة على منتجع زنوبيا الواقع شرق مقالع السكري بحوالي ٤ كم إلى جنوب شرق مدينة تدمر في أقصى الريف الشرقي لمحافظة حمص، بعدما تمكنت مجموعات أخرى من السيطرة على جبال المستديرة الواقعة شمال شرق منطقة الصوامع، وعلى عدد من التلال المحيطة بقرية آراك التي باتت على مسافة أقل من ٦ كم عن القوات المتقدمة، ما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من مسلحي التنظيم.

وفي حماة، أكد مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الجيش دمر رتلاً للتنظيم على محور خط البترول شرقاً، في حين دكت المدفعية أوكار الدواعش في عمق البادية، بموازاة عملية نوعية تمكنت فيها وحدة من الجيش والدفاع الوطني من الوصول إلى نقطة تمركز للتنظيم بين نقاط السوالم، وقتلت ٦ منهم.

إلى درعا، أكد نشطاء في المعارضة أن الجيش واصل عمليته في المدينة من الجهة الشرقية لافتين إلى أن الطيران الحربي شن نحو ١٠٠ غارة على مواقع المسلحين هناك.

وفي دير الزور أشار نشطاء معارضون على «فيسبوك» إلى سيطرة داعش «على معظم الجبل المطل على المدينة نتيجة هجمات التنظيم القوية، وذلك بعد يوم من تأكيد مقتل القيادي في التنظيم «أبو عمر البلجيكي» المتورط بعمليات داعش في أوروبا على يد وحدات الجيش السوري، والذي شغل سابقاً قيادة عدد من ميليشيات داعش في ما يسمى «جيش الخلافة» و«جيش الخير»، وبعد ذلك أصبح مسؤولاً عن «ألوية الخلافة» والتنسيق بينها، وفق مواقع معارضة.

إلى الرقة تقدمت «قسد» مسافة ١,٥ كيلومتر داخل الرقة وسيطرت على حي المشلب، كما سيطرت على تل قلعة هرقل غرب حي السباعية على الأطراف الغربية للمدينة، على حين استمرت الاشتباكات داخل حرم الفرقة ١٧ وفي محيطها شمال المدينة، وفقاً لمواقع معارضة، في حين ذكرت مواقع أخرى أن «قسد» سيطرت على قرى بريف الرقة الغربي هي «الرمثان والهيب وجب أحمد الخلف».

بدوره قال المبعوث الأميركي للتحالف بريت مكغورك، إن «وتيرة الحملة المدعومة من الولايات المتحدة للسيطرة على الرقة في سورية ستتسارع»، بعدما أعلن الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» جيف دافيس أن بلاده دعمت قسد بمروحيات «أباتشي»، ومدافع «هاوتزر» وصواريخ تُطلق من منصات منظومة «هيماريس».

ميليشيات حلب تخشى تراجع دور قطر لصالح السعودية «البخيلة»!

| حلب - الوطن

أكدت مصادر معارضة مقربة من الميليشيات المسلحة، وخصوصاً التابعة لميليشيا «الجيش الحر» في شمال حلب لـ«الوطن» أن حالة من الترقب والقلق تسود صفوف مسلحي «الحر» خشية تملص السعودية من دفع رواتبهم في حال تخلت عنهم قطر، على اعتبار أن ميليشياتهم إخوانية الهوى والتوجه وتتلقى تمويلها من الحكومة التركية بشكل مستتر ونيابة عن قطر التي كانت تغدق الأموال عليهم وترسل السلاح والذخيرة إليهم بشكل مستمر.

وأوضحت المصادر أنه معروف عن السعودية تقتيرها في صرف الرواتب وتقليصها لحلفائها بحيث تفضل معظمها التبعية عن طريق تركيا لقطر «السخية» أكثر في دفع «مستحقاتهم» المالية وغيرها من الالتزامات.

دمشق تحذر «التحالف» من مخاطر التصعيد في التنف

| وكالات

بعد «العدوان السافر الذي شنته طائرات تحالف واشنطن» أول أمس، على مواقع للجيش العربي السوري وحلفائه في البادية السورية، حذرت وزارة الخارجية والمغتربين «التحالف من مخاطر هذا التصعيد وتداعياته»، وطالبت «الإدارة الأميركية ودول التحالف بالتوقف عن شن هذه الهجمات المروعة التي لم تقد حتى الآن عملياً إلا إلى تقوية داعش في الوقت الذي يحقق فيه الجيش العربي السوري والقوات الحليفة له إنجازات يومية في مواجهة قوى الإرهاب وتنظيماته»، وذلك في رسالتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي نقلتهما «سانا».

بدوره اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أنه لا يمكن حالياً الحديث عن انتهاك لمذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» لأن العمل على تحديد أبعاد المناطق المذكورة لا يزال جارياً، على حين قال مبعوث الرئيس الأميركي لشؤون التحالف الدولي بريت ماكغورك: إن «واشنطن تعوّل على أن تساعد روسيا التحالف في تجنب صدامات مع قوات موالية لإيران في سورية».

في الأثناء كشف نائب مدير قسم التحديات والأخطار الجديدة في الخارجية الروسية ديمتري فيوكتيستوف اقتراب بلاده من إتمام العمل على مشروع قرار أممي حول فرض حظر اقتصادي على مناطق سيطرة تنظيم داعش الإرهابي.

تزوير وتلاعب بملكية سيارات في النقل ومعقبو معاملات متواطئون

| فادي بك الشريف

كشفت مصادر في وزارة النقل في تصريح لـ«الوطن» عن ضبط حالات تزوير للوكالات ونقل ملكية سيارات من دون علم أصحابها، رغم وجود حكم قضائي على بعضها، إضافة إلى تزوير عدد من معاملات المواطنين وذلك بالتواطؤ مع معقبي معاملات وعدد من موظفين ضعاف نفوس ممن أجروا أعمال تزوير لوكالات سيارات.

وكشف مدير النقل في محافظة طرطوس محمد يونس أنه تم ضبط ٣٠ حالة تزوير وثائق ووكالات وملكية سيارات هذا العام بالتواطؤ مع المعقبين، مؤكداً إحالة المتلاعبين على الجهات المختصة.

واتخذت الوزارة إجراءات للحد من تزوير ملكية السيارات والوكالات بتوجيه مديريات النقل في المحافظات بعدم تسجيل أي مركبة إلا بعد العودة إلى الأضابير الأساسية للتأكد من صحة الوكالات، إضافة إلى العودة لرقم الوكالة وتاريخها واتخاذ الإجراءات حيالها، مع التأكد المستمر من الفحص الفني للسيارات عبر الأجهزة الممغنطة، إلى جانب تشديد الرقابة على اللجان الفاحصة.

(التفاصيل ص٨)

توجه لزيادة غرف المحكمة الشرعية بدمشق إلى الضعف

| محمد منار حميجو

كشف مصدر مسؤول في المحكمة الشرعية عن مقترح لرفع عدد المحاكم الشرعية بدمشق للضعف، نتيجة الضغط الكبير عليها، معلناً أنها تستقبل أكثر من ١٢٠٠ دعوى يومياً بمعدل ١٤٠ لكل غرفة وعددها تسع.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى المصدر أن سبب الضغط الكبير على الغرف يعود إلى نزوح عدد كبير من الأسر إلى العاصمة، إضافة إلى أن المحكمة تسهل على مراجعيها أثناء طلب الوثائق منهم.

في الغضون، كشف المصدر أن هناك ارتفاعاً في معدلات الزواج والطلاق في الوقت ذاته، معتبراً أن هذه الظاهرة غريبة وطريفة.

(التفاصيل ص٧)

مدير «العقاري»: استئناف الإقراض حتى لمن سدد نصف قرضه السابق

| عبد الهادي شباط

أكد مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي أن المصرف جاهز لاستئناف عمليات الإقراض في حال تم التوجيه بذلك من قبل المصرف المركزي، موضحاً أن لدى المصرف القدرة على منح القروض لجهة توفر الملاءة المالية ونسبة سيولة جيدة تسمح بمنح القروض.

ووافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أول أمس على خطة المركزي المتعلقة باستئناف منح القروض من المصارف العاملة على أن يخصص ٥٠ بالمئة منها للتمويل والإقراض الإنتاجي في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية. وفي تصريح لـ«الوطن» قال العلي: إن أولويات الإقراض ستكون للقطاعات الإنتاجية والتنموية، مشيراً إلى إمكانية إقراض أصحاب القروض المتعثرة الذين سددوا أكثر من ٥٠ بالمئة من قيمة قرضهم السابق.

من جهته قال مدير عام المصرف الصناعي قاسم زيتون في تصريح لـ«الوطن»: إن هناك بعض الشروط للمصرف المركزي من ناحية المؤشرات الأساسية للعمل المصرفي لابد من استثنائها، مؤكداً أن القروض الإنتاجية ستمنح ١٠٠ بالمئة.

(التفاصيل ص٦)